المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/12/2012

Agadir: Grand-messe sur la démocratie participative

• La culture de la participation présente dans la région

• Le financement et la mobilisation de tous les habitants, freins au développement du concept

• La société civile à renforcer pour qu'elle puisse s'acquitter de son rôle

LA dernière réforme constitutionnelle consacre la démocratie participative. Elle ouvre ainsi une perspective féconde pour le développement de politiques concertées et la prise en compte du niveau territorial. C'est dans ce cadre que l'Association marocaine des éco-villes (Amev) et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) ont organisé le week-end dernier une rencontre à Agadir sur les nouveaux cadres de la démocratie participative, indique Tariq Kabbage, maire de la ville. Un premier forum du genre en présence d'une pléiade d'institutionnels, d'académiciens, d'élus et d'acteurs associatifs avec pour ambition d'ouvrir la réflexion sur la mise en cohérence de la politique nationale en matière de démocratie participative et sa mise en application à l'échelle territoriale. A Agadir, ce concept de démocratie participative n'est pas nouveau. «La culture de la participation dans la région a toujours été présente, notamment à travers la figure emblématique du «Amazal» qui avait pour rôle la gestion participative et la distribution de l'eau dans la communauté. Cette culture était aussi présente au travers de la pratique de la «Jmâa» très répandue dans le Souss», rappelle Tariq Kabbage. Plus récemment plusieurs initiatives participatives ont été lancées dans la ville telles que l'Agenda 21 qui ont débouché sur la création de maisons de quartier. De 2006 à 2009, la démarche a aussi été adoptée dans le cadre de l'élaboration du plan communal de développement. Les expériences de l'INDH constituent également à l'échelle locale comme à l'échelle nationale une version évoluée des mécanismes de participation des citoyens aux actions publiques. Beaucoup de ces initiatives se heurtent cependant aux problématiques de pérennisation de ce genre de démarche, tels le financement et la mobilisation de tous les habitants, souligne l'élu. D'où l'intérêt de renforcer la société civile en lui assurant les moyens juridiques, mais aussi financiers pour s'acquitter de son rôle. L'assise de la société civile passe par une démarche de sensibilisation auprès des jeunes dès l'école, indique Mohamed Charef, président de la Commission régionale du CNDH à Agadir. Il est important face à la dynamique que connaît ces dernières années la société civile, de clarifier la place des ONG et des élus au niveau des domaines d'intervention et des modes de financement. De l'avis des conférenciers, il est nécessaire en fait dans le cadre de la démocratie participative que l'Etat veille à articuler l'action des institutions et des acteurs intervenants. Cela passe par une mise en cohérence globale des dispositifs institutionnels, pour éviter les chevauchements des prérogatives, préconisent les intervenants.❑

De notre correspondante,
Malika ALAMI

Concurrence

La dialectique entre démocratie représentative et démocratie participative a aussi été soulignée lors des débats. «Cela constitue le principal défi à relever dans l'implantation de ce nouveau mode de conduite des actions publiques. Il y a un risque de substitution ou du moins de concurrence de la démocratie participative à celle représentative», indique une intervenante. Pour elle, sous le couvert de faire participer tout le monde, nous risquons de fabriquer de l'exclusion politique plutôt que de créer des lieux d'intégration. Néanmoins cette forme de démocratie permettra de contrer toute menace d'autoritarisme, en empêchant la monopolisation du pouvoir par une seule partie. Le souci est de veiller sur l'équilibre entre démocratie représentative et démocratie participative.❑

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اختتام أشغال اللقاء الوطني الأول بأكادير حول الديمقراطية التشاركية بإصدار توصيات وخلاصات

عبد اللطيف الكامل

اختتمت بمدينة أكادير،زوال يوم السبت فاتح دجنبر2012،أشغال اللقاء الوطني الأول حول موضوع «الديمقراطية التشاركية»الذي نظمته الجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية، بمعية المجلس الوطني لحقوق الإنسان،بإصدار التوصيات والخلاصات المنبثقة عن الورشات والموائد المستديرة المنظمة طيلة يومي الجمعة والسبت الماضيين، بهدف مناقشة موضوعات مرتبطة بآليات تنفيذ وتطبيق الديمقراطية التشاركية في مجالات عديدة كما نص عليها الدستورالجديد.

وكانت الجلسة الإفتتاحية المنعقدة صباح يوم الجمعة 30دجنبر2012،بقاعة إبراهيم الراضي،بقصربلدية أكادير،والتي ترأسها رئيس الجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية ورئيس المجلس البلدي لأكادير طارق القباج،قد عرفت حضورا كبيرا للفاعلين الإجتماعيين والحقوقيين والإعلاميين والمنتخبين بما فيهم رؤساء بلديات وجماعات المنتمون للجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية.

كما عرفت الجلسة كلمات موجهة وموضحة لأهداف اللقاء الوطني لكل من طارق القباج وإدريس اليازمي وإبراهيم الحافيدي..حيث أكدت كلها على ضرورة تنزيل قوانين نصّ عليها الدستورالجديد حول الجهوية الموسعة والمتقدمة وحول الديمقراطية التشاركية وتوفيرآليات التقييم والمحاسبة وآليات إجرائية أخرى لتحقيقها بما في ذلك التغلب على الإكراهات الجاثمة التي تحول دون تنزيلها منها مشكلة اللاتمركز و المساطرالإدارية المعقدة وتوفيرالموارد البشرية الضرورية.

منصة اللقاء

وتناولت الموائد المستديرة التي شارك فيها باحثون جامعيون ومنتخبون مغاربة وأجانب وحقوقيون عدة موضوعات مختلفة حول«الديمقراطية التشاركية،الإنسجام الوطني والتوطين الترابي»و«المدينة المدمجة،إشراك الفئات في وضعية هشاشة «و«الديمقراطية التشاركية ودورالفاعلين الإقتصاديين»و«الديم قراطية والمناصفة «و«الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة»و«الديمقراطية التشاركية والشباب».

هذا وتجدر الإشارة إلى انه بالرغم من تعذر حضورعدة وزراء كانوا مبرمجين في هذا اللقاء الوطني لأسباب مختلفة،فإن الورشات والموائد المستديرة شهدت نقاشات ومداخلات في مستوى عال طرحت فيها عدة أسئلة وجيهة من بينها كيف يمكن تحقيق الإنسجام بين ما هو وطني وجهوي على مستوى الصلاحيات والإمكانيات؟وأي هامش لتدخل الجماعات المحلية بعيدا عن الوصاية؟وكيف يمكن التوفيق بين أهداف التشاور والصعوبات المرتبطة بحجم المجال الترابي؟وما السبيل إلى تمكين النساء والرجال من تقاسم السلطة؟وغيرها من الأسئلة التي كانت محور إجابات المتدخلين والمحاضرين.

القوانين الوطنية في حاجة إلى ترجمة على المستوى المجالي (السيد اليزمي)

(أجرى الحديث حسين ميموني)

أكادير / 3 دجنبر 2012 /ومع/ أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، أن المغرب بات مطالبا، في سياق المقاربة التشاركية التي أقرها دستور يوليوز ،2011 بإيجاد صيغة لترجمة قوانينه الوطنية على المستوى المجالي، لاسيما في أفق الشروع في تطبيق مشروع الجهوية الموسعة.
وشدد السيد اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش مشاركته في أشغال اللقاء الوطني الأول حول "الديمقراطية التشاركية"؟ التي احتضنتها مدينة أكادير من 30 نونبر إلى فاتح دجنبر الجاري، أنه من "اللازم إيجاد انسجام بين ما ينجز على المستوى الوطني وما يتعين علينا فعله على المستوى الجهوي، وأن نأخذ بعين الاعتبار هذه الإشكالية حينما نصل إلى مناقشة القانون التنظيمي الخاص بالجهوية".

وأوضح أنه إذا كان المغرب يتوفر على منظومة وطنية "تعاني أصلا من تداخل الاختصاصات في ما يرتبط بالديمقراطية التشاركية"، فينبغي توقع المزيد من التعقيد عندما يتعلق الأمر بإحداث هيئات أخرى "لم يتطرق الدستور إلى إحداثها والتي ينبغي لها بحكم الضرورة أن ترى النور".
ولمزيد من البيان بهذا الشأن، أشار المتحدث إلى غياب آلية من شأنها ضمان مبدإ الوصول إلى المعلومة، فضلا عن غياب أي نوع من الميكانيزمات التي يفترضها توقيع المغرب على اتفاقيات دولية حول حقوق الإنسان.

وأشار على سبيل المثال إلى مآل بروتوكول اتفاقية مناهضة التعذيب، الذي وقع عليه المغرب منذ أسبوعين، و"الذي يلزمنا بإحداث آلية وطنية لمناهضة التعذيب"، متسائلا حول كيفية تنزيل هذه الآلية الجديدة وحول ما إذا كانت من اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من مهام هيئة أخرى.
وعلى سبيل المثال دائما، ذكر المتحدث بمصادقة المغرب، في سنة ،2007 على قانون حول الأرشيف وبإحداث مؤسسة "أرشيف المغرب" تبعا لذلك في سنة ،2011 متسائلا إن كان هذا الإجراء يعني نقل أرشيفات جميع جهات المملكة إلى الرباط أو التفكير، في إطار القانون الخاص بالجهوية، في خلق أرشيفات جهوية.

وفي السياق ذاته، اعتبر السيد اليزمي أن اللجنة الاستشارية للجهوية تتوقع إحداث ست لجان تعنى بموضوع الديمقراطية التشاركية، فضلا عن اللجان التي يتضمنها أصلا الميثاق الجماعي، لاسيما الشق المرتبط بموضوع تكافئ الفرص.
وتساءل السيد اليزمي "كيف لنا أن نتصور انسجاما كاملا لمنظومة من هذه الشاكلة "Â، معتبرا أن مثل هكذا لقاء هو ما يتيح إمكانية "التحذير بوجوب الانسجام بين ما نقوم به على المستوى الوطني وما ينبغي علينا فعله على المستوى الجهوي".

وأردف المتحدث أن مثل هذه التساؤلات بالضبط هو ما يشغل المشاركين في أشغال ملتقى أكادير الأول حول "الديمقراطية التشاركية"؟ المنظم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع الجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية؟ بهدف "التفكير حول الإطارات الجديدة للديمقراطية التشاركية والتباحث مع منتخبي مختلف الجماعات المحلية حول مسؤولياتهم الجديدة وكذا مناقشة جل هذه القضايا مع هيئات المجتمع المدني".

وأبرز أن من شأن هذه اللقاءات أن تتيح إمكانية التداول حول مدى الانسجام الحاصل والممكن بين الترسانة القانونية الوطنية وانعكاساتها على المستوى المجالي، على اعتبار أن "لا فائدة من وضع منظومة وطنية، فيما السؤال الفعلي يرتبط بمدى إمكانية الاستفادة وإشراك جميع طاقات الأمة ومجموع الفاعلين غير المتواجدين كلهم بالرباط".(يتبع)

واستطرد أن هذا اللقاء يشكل لبنة أولى للتداول حول إمكانية "فتح نقاش حول آليات الديمقراطية التشاركية على الطريقة المغربية" تستلهم، في ذات الآن، الإرث التاريخي وموروث الجهات (الجماعة وثقافة إيكودار وغيرها من آليات التشاور والتداول والمشاركة بما في ذلك تدبير الماء)، مع استحضار تجارب عدد من البلديات (مجلس الشباب بطاطا وتجربة تحسيس ساكنة بلدية والماس بمشكل النفايات ونموذج مدينة شفشاون وتجربة دور الأحياء بأكادير).

واعتبر السيد اليزمي أن الأمر يتعلق "بتجارب ذات ارتباط بالديمقراطية التشاركية كانت موجودة قبل دستور 2011"، معتبرا أن مثل هذا اللقاء يندرج أساسا في سياق "الاستماع واستخلاص العبر من التجارب الملموسة لمنتخبينا ولهيئاتنا المنتخبة لكي ندرك كيف استطعنا في مسار هيئاتنا التمثيلية بمسارها الدستوري أن نخلق ديمقراطيتنا التشاركية".
والحال أن إحدى مستجدات دستور يوليوز 2011، يضيف المتحدث، هو كونه "إعلان حقيقي للحقوق والحريات بحكم تضمنه أزيد من 60 فصلا من أصل 180 تتعلق بالحريات الأساسية وبالحقوق الأولية، فضلا عن التنصيص على مبادئ استقلال القضاء والحق في الوصول إلى المعلومة وعدم المس بكرامة الإنسان وغيرها".

وشدد السيد اليزمي على أن من ميزات الدستور الجديد "منح حق تقديم العرائض وحق تقديم المبادرات التشريعية أمام المواطنين ليدلوا بمشاريع قوانين، بالإضافة إلى كل المجالس المرتقب إحداثها (المجلس الوطني للغات والثقافة ومجلس الشباب ومجلس الأسرة والطفولة)".
وفي معرض جوابه عن سؤال حول ما إذا كانت "الديمقراطية التشاركية" تشكل بديلا عن مفهوم الديمقراطية التمثيلية، أقر المتحدث بوجود "أزمة في المشاركة المواطنة بالمغرب كما بغيره من البلدان عبر العالم بتجليات مختلفة تتراوح بين الإعراض عن التسجيل في اللوائح الانتخابية وعدم التصويت، مرورا بعدم الانخراط في الأحزاب والنقابات والجمعيات".
واعتبر أن أزمة المشاركة ينبغي تمثلها كعنصر "تكميلي للديمقراطية التمثيلية عوض أن تكون بديلا لها"، لاسيما وأن أزمة التمثيلية أصبحت خاصية "تتقاسمها مع باقي الدول الديمقراطية الأكثر تطورا والتي غدت أكثر تعقيدا، خصوصا بعد انهيار اليوتوبيات السياسية التي كانت تشحن الجماهير كالاشتراكية مثلا".

ودليل السيد اليزمي على الأمر أنه "حتى ولو كان لأزمة المواطنة والمشاركة أسباب مغربية وطنية صرفة"، فإن "كل أمم العالم باتت تبحث عن وسائل لتعزيز انخراط ومشاركة مواطنيها"، رغم محدودية ما يقال عن الديمقراطية باعتبارها تنبني على عاملي التمثيلية والانتخابات.
يشار إلى أن ندوة أكادير، التي امتدت على مدى يومين في إطار سبع موائد مستديرة؟ تناولت طرح سلسلة من الأسئلة حول سبل وضع آلية وطنية للديمقراطية التشاركية تتسم بالانسجام من حيث الصلاحيات والإمكانات وطبيعة علاقات التكامل بين المستوى الوطني ومختلف المستويات الجهوية.
كما تطرق المشاركون إلى مقاربة إمكانية بناء سياسة للديمقراطية التشاركية بدون سياسة للامركزية وطبيعة العلاقات الممكنة مع السلطات الإدارية للوصاية على المستوى الوطني والمحلي؟ فضلا عن إمكانيات عمل الفاعلين وفرص التوفيق بين أهداف التشاور والصعوبات المرتبطة بحجم المجال الترابي في سياق مشروع الجهوية المتقدمة.
وانكب المشاركون أيضا على موضوع الرهانات البيئية والتنمية المستدامة وما تستتبعه من تدابير ديمقراطية جديدة للتنسيق والتشاور والتعاون؟ بالإضافة إلى رهان المساواة بين الجنسين وتحديات ضمان إشراك الشباب وسبل إدماجهم ودعم الأشكال الجديدة لانخراطهم في وضع سياسات خاصة بهم.

كما تناولت الندوة موضوع الديمقراطية التشاركية كرهان لإدماج الفئات والساكنة التي تعاني من الهشاشة في الحياة الديمقراطية وآليات إشراكها في مسلسل التنمية وكيفية تجديد الحوار مع الساكنة وتمكينها من إبداء الرأي.

Il faut une cohérence entre les lois nationales et leurs déclinaisons territoriales (El Yazami)/ 1

Agadir, 3 déc. 2012 (MAP)- Le Maroc a besoin, dans le contexte de la démarche participative consacrée par la Constitution de juillet 2011, de trouver une cohérence entre les lois nationales et leurs déclinaisons territoriales, notamment dans le sillage de la régionalisation avancée, a souligné le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

"Il faut une cohérence entre ce qu'on fait au niveau national et ce qu'on va faire au niveau régional. Lorsqu'on arrivera à la discussion de la loi organique sur la régionalisation, il faut avoir à l'esprit cette problématique", a précisé, M. El Yazami, dans une interview à la MAP en marge de sa participation aux travaux de la première rencontre nationale sur la démocratie participative, qui s'est déroulée du 30 novembre au 1er décembre à Agadir.

Car, a-t-il expliqué, si l'on dispose d'un dispositif national en matière de démocratie participative "qui peut être, déjà, incohérent au vu du chevauchement des compétences", il faut aussi prévoir la complexité des organismes à mettre en place et qui "ne sont pas prévus dans la constitution, mais qu'il faudra nécessairement créer".

Pour étayer ce propos, M. El Yazami a cité l'absence d'un dispositif devant garantir le principe du droit d'accès à l'information, au même titre que le manque d'un mécanisme conséquent à la ratification par le Maroc de traités internationaux sur les droits de l'homme.

"Par exemple, on vient de ratifier, il y a 15 jours, le protocole de la convention contre la torture. Ceci implique qu'il nous faudra mettre un mécanisme national de prévention contre la torture (MNP). Comment mettre en place ce MNP? Est-ce le CNDH qui s'en charge ou un autre organisme ?", s'est-il interrogé.

A titre d'illustration toujours, il a évoqué l'adoption, en 2007, d'une loi sur les archives et la mise en place de l'institution "Archive du Maroc" en 2011. Mais "est-ce que pour les archives des régions, on va toutes les remonter à Rabat ? Ou il ne faut pas prévoir dans la loi sur la régionalisation la création d'archives régionales ?", a-t-il encore sermonné.

Un autre exemple ? Il fait observer que la commission consultative sur la région préconise la mise en place de six commissions en matière de démocratie participative, outre les commissions déjà prévues dans la Charte communale, comme celle sur l'égalité des chances.

"Comment imaginer une cohérence globale de ce système ?", s'est-il encore interrogé, soutenant que c'est par ce genre de rencontres de dire "Attention, il faut une cohérence entre ce qu'on fait au niveau national et ce qu'on va faire au niveau régional".

Pour l'interviewé, c'est précisément à ce genre de questionnements que le colloque d'Agadir sur la démocratie participative, initié par le CNDH en partenariat avec l'Association marocaine pour des éco-villes (AMEV), a tenté d'apporter des pistes de réflexion.

Et pour cause, ce genre de séminaires évoque, selon lui, le problème de la cohérence du dispositif national et ses implications en termes de prolongement territorial, dès lors que "ça ne sert à rien de mettre en place un dispositif national, alors que la question essentielle consiste à savoir comment profiter, comment associer toutes les énergies et tous les acteurs de la Nation qui ne sont pas tous à Rabat".

Cette rencontre de deux jours aura permis, selon lui, de lancer le débat sur la manière d'"inventer des mécanismes de la démocratie participative à la marocaine", en capitalisant, à la fois, sur le patrimoine historique et les traditions des régions (Jemâa, Igoudars et autres modalités de consultation, participation et de délibération, dont la gestion de l'eau), et sur les expériences de nombre de municipalités (conseil de la jeunesse à Tata, sensibilisation de la population sur les ordures à Oulmès, le modèle la ville de Chefchaouen ou encore les maisons de quartiers à Agadir).

"Ce sont des expériences de modalités de démocratie participative qui existaient déjà avant la Constitution", a-t-il relevé, notant que ce séminaire est destiné à "écouter et tirer les leçons de l'expérience concrète de ces municipalités pour voir comment, entre les dispositions constitutionnelles, notre histoire et l'expérience pratique concrète que les élus font, on peut inventer notre démocratie participative".

Et il y a de quoi, a-t-il soutenu, dès lors que l'une des nouveautés de la Constitution de juillet 2011 est d'être "un véritable manifeste des droits et des libertés, puis qu'il y a plus de 60 articles sur 180 qui régissent les libertés principales et les droits fondamentaux avec la consécration, par exemple, des principes de non-discrimination, de l'indépendance de la justice, du droit d'accès à l'information, de la prohibition totale de toute atteinte à la dignité humaine, etc."

"Je crois que la Constitution a permis d'ouvrir ce champ: Il y a le droit de pétition, qui est inscrit, il y a le droit d'initiative législative c'est-à-dire le droit pour le citoyen dans l'avenir de proposer des projets de loi, il y a tous les conseils prévus (conseil national des langues et de la culture, conseil de la jeunesse et de la vie associative, conseil de la famille et de l'enfance", a-t-il rappelé.

A la question de savoir si la démocratie participative était une alternative à la démocratie représentative, M. El Yazami a estimé qu'"il y a une crise de la participation citoyenne au Maroc, comme ailleurs dans le monde, et cette crise se manifeste de plusieurs manières par le fait de ne pas s'inscrire sur les listes électorales, de ne pas aller voter, de s'éloigner de l'adhésion aux partis, aux syndicats ou aux associations".

Trait caractéristique "que nous partageons avec d'autres sociétés démocratiques les plus avancées, devenues de plus en plus complexes, après l'effondrement des grandes utopies politiques qui mobilisaient les populations, dont le socialisme par exemple", la crise de la participation se révèle comme un "complément par rapport à la démocratie représentative et n'est pas destinée à la remplacer".

La preuve ? "Quoique cette crise de la citoyenneté et de la participation soient marocaine avec des raisons proprement nationales", a-t-il soutenu, il n'empêche que, de par le monde, le modèle fondateur de la démocratie (représentativité et élections) "toutes les nations cherchent des moyens de renforcer l'adhésion et la participation des citoyens".
"Au niveau international, on parle beaucoup du budget participatif de Porto Allègre, adopté par plus de 15 mille villes à travers le monde, on parle des débats publics nécessaires avant tous projets de réformes urbaines", a-t-il dit, relevant qu'en matière de démocratie participative "il n'y a pas de lois internationales, il y a des pratiques, des expériences, des expérimentations".
Si l'on n'est pas dans le domaine de "la vérité totale absolue en la matière", l'interviewé n'a pas manqué de souligner l'impératif de "discuter des problématiques, les anticiper, les avoir à l'esprit", arguant que les sociétés qui avancent sont celles qui "anticipent les difficultés, débattent de la manière la plus large et la plus pluraliste possible sur ces difficultés et essaient de trouver des compromis entre tous les points de vue légitimes".
Plusieurs experts, académiciens, décideurs, élus locaux et représentants du tissu associatif avaient pris part au colloque d'Agadir sur la "démocratie participative//, une rencontre destinée à "réfléchir sur les nouveaux cadres de la démocratie participative, discuter avec les élus des diverses collectivités territoriales sur leurs nouvelles responsabilités et à débattre de ces questions avec la société civile.
Ce colloque de deux jours avait pour vocation d'ouvrir, dans le cadre de sept tables-rondes, le débat sur une série d'interrogations sur la manière d'imaginer un dispositif national de démocratie participative cohérent en termes de prérogatives et de moyens et les types de relations et de complémentarités à prévoir entre le niveau national et les divers niveaux territoriaux.
Les participants ont évoqué les diverses contraintes et possibilités des relations à établi entre les collectivités territoriales et les tutelles administratives locales et centrales, ainsi que les prérogatives des acteurs locaux dans le sillage du projet de la régionalisation avancée.
Ils ont aussi abordé les enjeux environnementaux et ce qu'ils impliquent de nouvelles procédures démocratiques de consultation, de coordination et de coopération, les problématiques liées à la parité et à l'égalité hommes/femmes, ainsi que les enjeux de l'implication de la jeunesse et des possibilités d'intégrer et de soutenir de nouvelles formes d'engagement des jeunes dans l'élaboration des politiques les concernant.
Aussi ont-ils mis l'accent sur l'impératif de réfléchir sur comment faire participer les populations précaires dans la vie démocratique et dans les projets de développement et de renouer le dialogue avec les habitants en leur donnant la parole, la démocratie participative étant entendu comme un enjeu d'inclusion des groupes vulnérables.-(MAP)-.

أكادير: اللقاء الوطني الأول حول الديموقراطية التشاركية

01/12/2012

احتضنت قاعة القصر البلدي لمدينة أكادير اللقاء الوطني الأول حول الديموقراطية التشاركية، هذه التظاهرة المنظمة بشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لمدن ايكولوجية وجامعة ابن زهر وبمشاركة رؤساء الجماعات والبرلمانيين والأساتذة الجامعيين والجمعويين والمهتمين من داخل المغرب و من خارجه، وذلك على مدى يومي 29 و30 نونبر 2012 وذلك لمدارسة الموضوع من خلال موائد مستديرة وندوات قصد التعمق وسبر أغوار الديموقراطية التشاركية.

وقد تميزت فقرات التظاهرة التي حاضر فيها شخصيات وازنة أمثال الباحث عبد الله ساعف الوزير السابق وادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتشريح فكري وثقافي للمفاهيم المرتبطة بالموضوع وكذا المقارنة بين الديموقراطية التشاركية والتمثيلية مبرزين الطموح المشترك بين كل الفرقاء السياسيين والاقتصادين في تبني الدولة بشكل جدي للطرح التشاركي انسجاما مع روح مواد الدستور الجديد، داعين في المقابل إلى الرقي بالمؤسسات الاستشارية إلى مستوى التأثير في القرار السياسي والاقتصادي بغي تحقيق التنمية الحقيقية المستدامة.

وفي ذات الصدد نوه عدد من الفاعلات السياسيات والجمعويات بمبادرة عقد اللقاء الوطني من خلال استغلالهن لندوة كان محورها الرئيس هو المناصفة والديموقراطية التشاركية وجدلية الاندماج النسوي في خضم المتغيرات السياسية التي يشهدها المغرب، معربات عن املهن في الرقي بدور المرأة كما ونوعا من خلال التركيز على تمثيلية المرأة في مراكز القرار بشكل يتلاءم ومتطلبات المرحلة الوطني من الانتقال الديموقراطي.

هذا، وكان هذا الالتئام فرصة لبعض المؤسسات المنتخبة لعرض تجاربها فكان المجتمعون على موعد مع رئيس مجلس جهة سوس ماسة درعة الذي تحدث بإسهاب عن تجربة الجهة في الدبير الجهوي حيث أثنى على الميزة التي شكلت الاستثناء على حد تعبيره في ولايته من خلال التشاور مع الجمعيات والجماعات وكل الطراف الممثلة في المجلس الجهوي الحالي قصد إعداد المخطط الجهوي لوضع أولويات العمل الجهوي في القطاعات الاقتصادية الكبيرة الفلاحة والسياحة والصيد البحري، كما أعلن عن تأسيس صندوق "سوس مبادرة" لدعم الشباب في النهوض بإدماج الشباب في القطاع الاقتصادي بالجهة عبر دعم مبادرات الشباب بقروض بدون فائدة وتحفيزات تفضيلية للنهوض للتغلب على العطالة والهشاشة ودعم المبادرات في هذا الاتجاه.

اختتام أشغال اللقاء الوطني الأول بأكادير حول الديمقراطية التشاركية بإصدار توصيات وخلاصات

2012 - 12 - 03

اختتمت بمدينة أكادير،زوال يوم السبت فاتح دجنبر2012،أشغال اللقاء الوطني الأول حول موضوع «الديمقراطية التشاركية»الذي نظمته الجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية, بمعية المجلس الوطني لحقوق الإنسان،بإصدار التوصيات والخلاصات المنبثقة عن الورشات والموائد المستديرة المنظمة طيلة يومي الجمعة والسبت الماضيين, بهدف مناقشة موضوعات مرتبطة بآليات تنفيذ وتطبيق الديمقراطية التشاركية في مجالات عديدة كما نص عليها الدستورالجديد.

و

كانت الجلسة الإفتتاحية المنعقدة صباح يوم الجمعة 30دجنبر2012،بقاعة إبراهيم الراضي،بقصربلدية أكادير،والتي ترأسها رئيس الجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية ورئيس المجلس البلدي لأكاديرطارق القباج،قد عرفت حضورا كبيرا للفاعلين الإجتماعيين والحقوقيين والإعلاميين والمنتخبين بما فيهم رؤساء بلديات وجماعات المنتمون للجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية.

كما عرفت الجلسة كلمات موجهة وموضحة لأهداف اللقاء الوطني لكل من طارق القباج وإدريس اليازمي وإبراهيم الحافيدي...حيث أكدت كلها على ضرورة تنزيل قوانين نصّ عليها الدستورالجديد حول الجهوية الموسعة والمتقدمة وحول الديمقراطية التشاركية وتوفيرآليات التقييم والمحاسبة وآليات إجرائية أخرى لتحقيقها بما في ذلك التغلب على الإكراهات الجاثمة التي تحول دون تنزيلها منها مشكلة اللاتمركز و المساطرالإدارية المعقدة وتوفيرالموارد البشرية الضرورية.

وتناولت الموائد المستديرة التي شارك فيها باحثون جامعيون ومنتخبون مغاربة وأجانب وحقوقيون عدة موضوعات مختلفة حول»الديمقراطية التشاركية،الإنسجام الوطني والتوطين الترابي»،و»المدينةالمدمجة،إشراك الفئات في وضعية هشاشة «و»الديمقراطية التشاركية ودورالفاعلين الإقتصاديين»و»الديمقراطية والمناصفة «و»الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة»و»الديمقراطية التشاركية والشباب».

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تعذر حضورعدة وزراء كانوا مبرمجين في هذا اللقاء الوطني لأسباب مختلفة،فإن الورشات والموائد المستديرة شهدت نقاشات ومداخلات في مستوى عال طرحت فيها عدة أسئلة وجيهة من بينها كيف يمكن تحقيق الإنسجام بين ما هو وطني وجهوي على مستوى الصلاحيات والإمكانيات؟وأي هامش لتدخل الجماعات المحلية بعيدا عن الوصاية؟وكيف يمكن التوفيق بين أهداف التشاور والصعوبات المرتبطة بحجم المجال الترابي؟وما السبيل إلى تمكين النساء والرجال من تقاسم السلطة؟وغيرها من الأسئلة التي كانت محور إجابات المتدخلين والمحاضرين.

متابعات

اليزمي: المغرب لم يكن عضوا بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الدورة الحالية ويحضر ترشيحه لولاية 2014 - 2016

أكد ادريس اليزمي، في اتصال هاتفي لجريدة الاتحاد الاشتراكي، على أن المغرب لم يكن ليتوفر على عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة في هذه الولاية على خلاف ماجاء في بعض المواقع الالكترونية المغربية، التي نشرت ان المغرب لم يستطع الحفاظ على هذه العضوية.

واضاف اليزمي في اتصال هاتفي مع «جريدة الاتحاد الاشتراكي»، أن عملية الانتخابات كانت تتعلق بخمس دول افريقية لم يكن المغرب معني فيها، مبرزا أن المغرب بصدد التحضير للولاية المقبلة التي سيعاد الانتحاب فيها بهذه المؤسسة الدولية الحقوقية والتي تمتد من 2014 إلى غاية 2016.

واستغرب ، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في السياق ذاته إشاعة هذا الخبر الذي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للمصلحة الحيوية للبلاد دون تقصي الحقيقة ونهج نوع من المهنية.

وكان عدد من المواقع الالكترونية المغربية قد أفادت أن المغرب لم يتمكن من الحفاظ على موقعه داخل المنظومة الدولية الحقوقية، وذلك لفشله الذريع في الاستمرار والحفاظ على مقعده ضمن الدول المشكلة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وأضافت هذه المواقع على صفحاتها أنه في الوقت الذي استطاعت فيه دول إفريقية صاعدة وحديثة العهد بالديمقراطية وحقوق الإنسان من الحصول على مكان بين الدول الثلاثة عشر الممثلة لإفريقيا التي تحترم كرامة وحقوق الإنسان في بلدانها.

والاكثر من هذا ربطت هذه المواقع ما أسمته بالفشل الذريع للمغرب والحدث التراجعي في تمثيلية المغرب على المستوى الدولي لحقوق الإنسان بتزامنه مع الجلسة الشهرية المباشرة لرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران يوم الجمعة الماضية بمجلس النواب ، معتبرة أن هذا خير جواب على الوضع الحقوقي بالمغرب.

والأخطر من ذلك أن بعض المواقع الالكترونية المحسوبة على جبهة البوليساريو قد تبنت الخبر على احد المواقع الالكترونية، ونشرته بالكامل وأسهبت في تحليلاتها وادعاءاتها المناوئة للوحدة الترابية للمغرب وانتهزت الفرصة لتقول ما لم يقله مالك في الخمرة.

والمؤسف له، أن بعض المنظمات الحقوقية قد أدلت بتصريحات للجريدة حول ذلك دون تحريات في الموضوع والبحث عن المعطيات الحقيقية، وهناك من تحدث عن «فشل المغرب مرة أخرى في تسويق الصورة النمطية لمغرب الحريات والحقوق على الورق و يخشى أن نعيش ضربات أخرى قادمة»، في حين رأى البعض أن التقارير الدولية وتقرير منظمات المجتمع المدني حول وضع حقوق الإنسان بالمغرب قد تم سماع صوته عن وضع هذه الانتهاكات واتخذ القرار بعدم انتخاب المغرب».

الرباط: عبد الحق الريحاني

المغرب يتلقى ضربة موجعة بفقدانه لمقعده في مجلس حقوق الإنسان

■ الرباط **حنان بكور** ■

تلقى المغرب ضربة أخرى موجعة في المجال الحقوقي تمثلت في فقدانه لمقعده بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في وقت تمكنت فيه بلدان أخرى حديثة العهد بالديمقراطية من دخول المجلس، خاصة إثيوبيا وكينيا وساحل العاج. وفي الوقت الذي اعتبرت فيه الجمعيات الحقوقية فقدان المغرب لمقعده بمجلس حقوق الإنسان خسارة تترجم تدهور أوضاع الحقوق ببلادنا، وعلق عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، على هذه الخسارة الحقوقية بالقول: «مؤسف أن يصل المغرب إلى هذه الدرجة»، قللت مصادر أخرى رسمية من قيمة الحدث، معتبرة أن «العضوية في هذا المجلس ليست مؤشرا بالمرة على احترام حقوق الإنسان في البلدان الأعضاء». وفي هذا الصدد، قالت مصادر مقربة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان: «لا يمكن الإقرار بأن فقدان المغرب لمقعده بمجلس حقوق الإنسان مؤشر على أنه بلد منتهك للحقوق». وأضافت المصادر، التي فضلت عدم ذكر اسمها، أن «هذا المجلس كان يضم في عضويته في وقت سابق دولا من قبيل تونس في عهد زين العابدين بنعلي».

متابعات

2012 - 12 - 03

أكد ادريس اليزمي, في اتصال هاتفي لجريدة الاتحاد الاشتراكي, على أن المغرب لم يكن يتوفر على عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة في هذه الولاية على خلاف ماجاء في بعض المواقع الالكترونية المغربية, التي نشرت ان المغرب لم يستطع الحفاظ على هذه العضوية.

وأضاف اليزمي في اتصال هاتفي مع «جريدة الاتحاد الاشتراكي»، أن عملية الانتخابات كانت تتعلق بخمس دول افريقية لم يكن المغرب معني فيها، مبرزا أن المغرب بصدد التحضير للولاية المقبلة التي سيعاد الانتحاب فيها بهذه المؤسسة الدولية الحقوقية والتي تمتد من 2014 إلى غاية 2016.

واستغرب , رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في السياق ذاته إشاعة هذا الخبر الذي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للمصلحة الحيوية للبلاد دون تقصي الحقيقة ونهج نوع من المهنية.

وكان عدد من المواقع الالكترونية المغربية قد أفادت أن المغرب لم يتمكن من الحفاظ على موقعه داخل المنظومة الدولية الحقوقية، وذلك لفشله الذريع في الاستمرار والحفاظ على مقعده ضمن الدول المشكلة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وأضافت هذه المواقع على صفحاتها أنه في الوقت الذي استطاعت فيه دول إفريقية صاعدة وحديثة العهد بالديمقراطية وحقوق الإنسان من الحصول على مكان بين الدول الثلاثة عشر الممثلة لإفريقيا التي تحترم كرامة وحقوق الإنسان في بلدانها.

والأكثر من هذا ربطت هذه المواقع ما أسمته بالفشل الذريع للمغرب والحدث التراجعي في تمثيلية المغرب على المستوى الدولي لحقوق الإنسان بتزامنه مع الجلسة الشهرية المباشرة لرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران يوم الجمعة الماضية بمجلس النواب , معتبرة أن هذا خير جواب على الوضع الحقوقي بالمغرب.

والأخطر من ذلك أن بعض المواقع الالكترونية المحسوبة على جبهة البوليساريو قد تبنت الخبر على احد المواقع الالكترونية، ونشرته بالكامل وأسهبت في تحليلاتها وادعاءاتها المناوئة للوحدة الترابية للمغرب وانتهزت الفرصة لتقول ما لم يقله مالك في الخمرة.

والمؤسف له, أن بعض المنظمات الحقوقية قد أدلت بتصريحات للجريدة حول ذلك دون تحريات في الموضوع والبحث عن المعطيات الحقيقية، وهناك من تحدث عن «فشل المغرب مرة أخرى في تسويق الصورة النمطية لمغرب الحريات والحقوق على الورق و يخشى أن نعيش ضربات أخرى قادمة»، في حين رأى البعض أن التقارير الدولية وتقرير منظمات المجتمع المدني حول وضع حقوق الإنسان بالمغرب قد تم سماع صوته عن وضع هذه الانتهاكات واتخذ القرار بعدم انتخاب المغرب».

كرسي المغرب في حقوق الإنسان: اليزمي ينفي والرميد صامت

الإثنين : 03 دجنبر/كانون1 2012

في الوقت الذي تؤكد فيه عدد من التقارير الإعلامية أن المغرب فقد عضويته داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الدورة الحالية، (2012/2016)، نفت بعض المصادر شبه الرسمية الموضوع.

وقال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان في تصريح لجريدة "الاتحاد الاشتراكي" أوردته ضمن عددها ليوم الاثنين، أن الخبر عار من الصحة لأن المغرب لم يكن عضوا ضمن المجلس أصلا.

وأضاف اليزمي أن عملية التصويت الأخيرة كانت تجري بين خمس دول إفريقية لم يكن المغرب مشاركا ضمنها وأنه يحضر نفسه وينتظر الولاية المقبلة 2014 إلى 2016 لكي يشارك.

من جهة أخرى قالت مصادر حقوقية أن هذا الغموض يجب أن يوضحه مصطفى الرميد شخصيا باعتباره الوزير الرسمي في العدل والحريات وباعتبار المكلف حكوميا بقضايا حقوق الانسان والتي يناقش مجلس الأمن بخصوصها ويقدم مختلف التقارير الحقوقية وليس اليزمي باعتباره رئيسا لمؤسسة وطنية شبه عمومية.

مجلس اليازمي ينقد العثماني من تقرير أسود لروس

الاحد 2 ديسمبر 2012

قالت مصادر مطلعة لكود أن التقارير التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لعبت دورا حاسما في التأثير على توجهات تقرير كريستوفر روس المبعوث الأممي في قضية الصحراء

وقالت ذات المصادر أن أكثر من تدخلات أربع دول وهي فرنسا وبريطانيا العظمى والهند والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب روس وفيير المسؤول عن بعثة المينورسو نوهوا بالدور الذي يقوم به مجلس اليازمي في تلميع صورة المغرب الحقوقية، مطالب من داخل مجلس طالبت حكومة بنكيران لدعم المجلس لفتح مقرات له في الأقاليم الجنوبية.

لقاء تنسيقي بين أكاديمية الشاوية واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

سطات : الأخبار

في إطار التنسيق والتعاون بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية وردیغة، واللجنة الجهوية لحقوق الانسان سطات/ الدار البيضاء كإحدى اللجان التي أسسها المجلس الوطني لحقوق الانسان عقب تأسيسه، انعقد بمقر الأكاديمية الجهوية بسطات، لقاءان تمهيديان لبلورة سبل التنسيق والتعاون بين الأكاديمية واللجنة الجهوية المعنية، سيتم بموجبهما عقد اتفاقية للشراكة والتعاون الجهوية بين الطرفين منتصف شهر دجنبر 2012 .

وعلى هذا الأساس ورغبة من الطرفين في وضع برنامج عمل مشترك بين الأكاديمية واللجنة المذكورة، سيتم العمل في محطة أولى وفق مجموعة من الإجراءات من بينها انتقال أعضاء من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لعقد مجموعة من اللقاءات مع نواب النيابات الإقليمية، وكذا مديري ومديرات المؤسسات التعليمية بالجهة، وخاصة منها المتوفرة على أندية نشيطة لحقوق الانسان والمواطنة، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 15 دجنبر 2012 و 15 يناير 2013. وتجدر الإشارة، إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أحدث بمقتضى ظهير شريف رقم 19 . 11 . 1 صادر في 25 من ربيع الأول 1432 الموافق ل فاتح مارس 2011، وتساعده في ممارسة اختصاصاته آليات جهوية لحقوق الإنسان في شكل لجان تابعة له بسائر جهات المملكة، ومنها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان التي تغطي أقاليم الدار البيضاء والمحمدية والنواصر ومديونة وبرشيد وسطات وبنسليمان والجديدة وسيدي بنور. وتختص هذه اللجنة، وفق أحكام الظهير الشريف والنظام الداخلي للمجلس، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان، و وتلقي الشكايات الموجهة إليها المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، والنظر في جميع الحالات المحلية والجهوية لخرق حقوق الإنسان، وتنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الانسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان، بتعاون وثيق مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة، والإسهام في النهوض بثقافة حقوق الإنسان جهويا في مجالات التربية والتعليم والتكوين والإعلام و التحسيس، وتطوير علاقة التعاون و الشراكة مع كل الهيئات المعنية بالنهوض بالقانون الدولي الإنساني، وتنظيم منتديات جهوية وإقليمية لحقوق الإنسان، وتشجيع المبادرات ذات الصلة بالنهوض بالفكر والعمل الحقوقي.

اجتماع سابق لأكاديمية الشاوية

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية

فلاش إخباري جهوي

أكاديمية جهة الشاوية وردية
المركز الجهوي للتوجيه والتنشيط والإدماج التربوي
وحدة التنشيط التربوي والاتصال

العدد : 10

لقاء تنسيقي بين الأكاديمية واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء –سطات

في إطار التنسيق والتعاون بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية وردية واللجنة الجهوية لحقوق الانسان الدار البيضاء/ سطات ،كإحدى اللجان التي أسسها المجلس الوطني لحقوق الانسان عقب تأسيسه ، انعقد بمقر الأكاديمية **لقاءان** تجريبيان (**الأول يوم الأربعاء 03 أكتوبر 2012 والثاني يوم 21 نونبر 2012**) لتبيئ وبلورة سبل التنسيق والتعاون بين الأكاديمية واللجنة .

وعلى هذا الأساس ورغبة من الطرفين في وضع برنامج عمل مشترك بين الأكاديمية واللجنة، سيتم العمل، في محطة أولى وفق ما يلي :

- انتقال أعضاء من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان إلى مقر النيابة الإقليمية التي تشرفون عليها لعقد **لقاء تواصلي** مع السادة النواب رفقة مساعديهم، خلا ل الفترة الممتدة بين **1 و 7 دجنبر 2012** ،

- تنظيم النيابة الاقليمية **للقاء** يجمع أعضاء من اللجنة الجهوية لحقوق الانسان مع مديرات ومديري مؤسسات تعليمية ، وخاصة المتوفرة على أندية نشيطة لحقوق الانسان والمواطنة ، خلال الفترة الممتدة بين **15 دجنبر 2012 و 15 يناير 2013** ،

- عقد **اتفاقية للشراكة** والتعاون بين الأكاديمية واللجنة الجهوية، **منتصف شهر دجنبر 2012** .

وتجدر الإشارة ، إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان احدث بمقتضى ظهير شريف رقم 19 . 11 . 1 صادر في 25 من ربيع الأول 1432 الموافق ل فاتح مارس 2011 ، وتساعده في ممارسة اختصاصاته آليات جهوية لحقوق الإنسان في شكل لجان تابعة له بمسارد جهات المملكة ، ومنها **اللجنة الجهوية لحقوق** الإنسان التي تغطي أقاليم الدار البيضاء والمحمدية والنواصر ومديونة وبرشيد وسطات وبنسليمان والجديدة وسيدي بنور . وتختص هذه اللجنة ،وفق أحكام الظهير الشريف والنظام الداخلي للمجلس ، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان، و وتلقي الشكايات الموجهة إليها المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان ، والنظر في جميع الحالات المحلية والجهوية لخرق حقوق الإنسان ، وتنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الانسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان، بتعاون وثيق مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة،و الإسهام في النهوض بثقافة حقوق الإنسان جهويا في مجالات التربية والتعليم والتكوين والإعلام و التحسيس، وتطوير علاقة التعاون و الشراكة مع كل الهيئات المعنية بالنهوض بالقانون الدولي الإنساني، وتنظيم منتديات جهوية وإقليمية لحقوق الإنسان، وتشجيع المبادرات ذات الصلة بالنهوض بالفكر والعمل الحقوقي . **ويعين** رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بظهير شريف، باقتراح من رئيس المجلس الوطني . **وتضم** اللجنة في تركيبتها الهيئات التمثيلية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحافيين المهنيين وجمعيات ومراصد جهوية لحقوق الإنسان وشخصيات فاعلة في مجال حقوق الإنسان والنهوض بها على الصعيد الجهوي ...**وتشتغل** اللجنة **بثلاث لجان موضوعاتية** هي : لجنة حماية حقوق الإنسان ولجنة النهوض بحقوق الإنسان ولجنة إثراء الفكر و الحوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان .

الأرضية المواطنة للنهوض بحقوق الإنسان محور لقاء تشاوري في ورزازات

ورزازات/30 نونبر 2012/ومع/ شكل موضوع الأرضية المواطنة للنهوض بحقوق الإنسان محور لقاء نظم مساء اليوم الجمعة في ورزازات، وذلك من أجل بلورة تصور تشاركي من شأنه المساهمة في إعدادا خطة عمل للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في جهة الرشيدية ورزازات.

ويندرج هذا اللقاء، الذي حضره عامل إقليم ورزازات صالح بن يطو، ضمن سلسلة من اللقاءات المماثلة التي قررت اللجنة الجهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات عقدها في أقاليم زاكورة وتنغير والرشيدية، وذلك بمشاركة السلطات المحلية، ورؤساء المصالح الخارجية والجماعات المنتخبة، إضافة إلى ممثلين عن المنظمات الحقوقية والنسائية والسلطات الأمنية والقضائية.

وأوضحت رئيسة اللجنة الجهوية الأستاذة فاطمة عراش، في كلمة بالمناسبة، أن اللقاءات التي ستجمع أعضاء اللجنة مع مختلف المسؤولين المحليين، ونشطاء المجتمع المدني في الأقاليم التابعة لنفوذ اللجنة ستشكل رافدا أساسيا لبلورة مخطط عمل تشاركي للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على امتداد السنوات الثلاث القادمة.

وتميز هذا اللقاء بتقديم عرض حول الأرضية المواطنة في مجال النهوض بحقوق الإنسان، تم من خلاله تسليط الأضواء على مضامين الخطة ورهاناتها وأهدافها، حيث شكل هذا العرض أرضية لبلورة مجموعة من التصورات والاقتراحات التي تقدم بها عدة متدخلين، تصب كلها في اتجاه العمل من أجل ترسيخ ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان في المجتمع، خاصة في أوساط الناشئة.

يذكر أن الأرضية المواطنة في مجال النهوض بحقوق الإنسان هي نتاج لتفعيل واحدة من أهم التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، وهي النهوض بحقوق الإنسان عبر التوعية والتحسيس.

وتعتبر الأرضية مشروعا مهيكلا في مجال حقوق الإنسان يتسم بالاستمرارية والديمومة والانسجام. وتم إعداد الأرضية، التي ترتكز على ثلاثة محاور هي التربية والتكوين والتوعية، بطريقة تشاركية قصد تعبئة الهيئات الحكومية، وغير الحكومية، ومختلف الفاعلين من أجل ترسيخ قيم ومبادئ وثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المغربي. ج/ح هـ

عقد اجتماع الدورة الثالثة للجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات

02/12/2012

ورزازات 02 ديسمبر 2012 /ومع/ عقدت اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية – ورزازات دورتها العادية الثالثة أمس السبت، في مدينة ورزازات، وذلك بناء على نص المادة 21 من النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأوضحت رئيسة اللجنة الأستاذة فاطمة عراش في تصريح لمكتب وكالة المغرب العربي للأنباء أن هذه الدورة خصصت للاستماع إلى تقارير اللجان الموضوعاتية الثلاث المنبثقة عن اللجنة الجهوية، وهي لجنة حماية حقوق الإنسان، ولجنة النهوض بحقوق الإنسان، ولجنة إثراء الفكر والثقافة الحقوقية.

وأضافت أن أعضاء اللجنة الجهوية ناقشوا ما تضمنته تقارير اللجان الثلاث، مشيرة إلى أن من بين الأمور التي حظيت بالعناية خلال هذه الدورة، هناك التقرير الذي تناول الوضعية السائدة في سجون ورزازات والرشيدية وزاكورة، والذي أنجز على إثر الزيارة التي قام بها أعضاء اللجنة الذين أسندت إليهم هذه المهمة.

وخصصت الدورة الثالثة جزءا من أشغالها للوقوف على الانجازات التي حققتها اللجنة خلال السنة الجارية، إلى جانب الوقوف على الإكراهات التي حالت دون تنفيذ المشاريع المرسومة في مخطط عمل اللجنة خلال سنة 2012.

يذكر أن اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية – ورزازات تم تنصيبها بتاريخ 23 يناير 2012 بمدينة ورزازات، ويشمل نفوذها الترابي أقاليم الرشيدية وورزازات وتنغير وزاكورة.

وتضطلع اللجنة بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتتلقى الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

وتضم اللجنة، التي تترأسها الأستاذة فاطمة عراش، في عضويتها كلا من المندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط؟ وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني، وفاعلين في مجال حقوق الإنسان على مستوى الجهة؟ والهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين.

Tanger : La commission régionale des droits de l'Homme forme ses membres au droit international humanitaire

Tanger, 01 déc. 2012 (MAP) – La commission régionale des droits de l'Homme de Tanger a organisé vendredi un séminaire de formation sur le thème "Le droit international humanitaire dans le monde d'aujourd'hui" , destiné aux membres de la commission ainsi qu'aux différents acteurs de la société civile.
Cette rencontre, organisée en coordination avec la Commission nationale du droit international humanitaire et en collaboration avec le Comité international de la Croix-Rouge (CICR), s'inscrit dans le cadre du programme d'action de la commission régionale en matière de renforcement des capacités de ces membres et de promotion des règles et principes du droit de l'Homme et du droit humanitaire dans la société.

Intervenant à l'ouverture de cette rencontre, le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a souligné l'importance de cette rencontre pour mettre la lumière sur le droit international humanitaire, anciennement connu sous le nom de droit de la guerre ou droit des conflits, et qui fixe plusieurs règles et principes à respecter en temps de conflits armés.
Le droit international humanitaire et les droits de l'Homme constituent deux sphères différentes du système des droits humains mais qui se complètent, a-t-il noté, ajoutant que l'intérêt porté par le CNDH à ce sujet s'inscrit dans le cadre de la consécration du caractère universel de ces droits en harmonie avec les dispositions de la nouvelle constitution.

De son côté, la présidente de la Commission nationale du droit international humanitaire, Farida Khamlichi, a relevé que ce séminaire constitue le premier de son genre organisé au niveau régional, et le premier pas vers la promotion du droit international humanitaire auprès de la société civile locale.
Le Maroc a réalisé des acquis importants en matière de promotion du droit international humanitaire au même titre que les droits de l'Homme, a-t-elle affirmé, précisant que le Royaume figure parmi les 97 pays de par le monde ayant créé des Commissions nationales du droit international humanitaire, conformément à la recommandation de la 26ème Conférence internationale du mouvement de la Croix rouge et du Croissant rouge, réunie en 1995 à Genève.

Le conseiller régional du CICR pour le Moyen-Orient et l'Afrique du Nord, Charif Atlem a, quant à lui, donné un aperçu sur les principaux concepts du droit international humanitaire, son champ d'application dans les cas de conflits armés internationaux et l'aide apportée aux victimes de ces conflits.(MAP). HE---BR. BZ.

Tanger-Tétouan : Séminaire régional de formation au droit international humanitaire

03/12/2012

Il s'agit principalement de mettre en œuvre le plan d'action de la commission régionale en matière de renforcement des capacités des acteurs de la société civile et des intervenants dans ce domaine.

La commission régionale des droits de l'Homme de Tanger-Tétouan organise, vendredi prochain à l'Institut national de l'action sociale (INSA), un séminaire de formation sur le thème «Le droit international humanitaire dans le monde d'aujourd'hui», destiné aux membres de la commission ainsi qu'aux différents acteurs de la société civile. Cette rencontre, organisée en coordination avec la Commission nationale du droit international humanitaire et en collaboration avec le Comité international de la Croix-Rouge, s'inscrit dans le cadre des efforts du CNDH visant la promotiondes valeurs du droit humain international, a indiqué à la MAP la présidente de la commissionrégionale des droits de l'Homme de Tanger-Tétouan, Salma Taoud.

Il s'agit de renforcer les connaissances et les capacités des bénéficiaires de cette formation en matière de droit international humanitaire, tel qu'instauré par les quatre conventions de Genève de 1949, et d'approcher les règles du droit humain à la lumière des événements actuels au niveau international, a-t-elle ajouté.

Ce séminaire a pour objectif de mettre en œuvre le plan d'action de la commission régionale en matière de renforcement des capacités des acteurs de la société civile et des intervenants dans ce domaine. L'événement s'inscrit également en droite ligne des réformes constitutionnelles entreprises par le Maroc, qui ont été accompagnées d'actions en faveur des droits de l'Homme, notamment le renforcement du CNDH et la création de ses représentations dans 13 régions du Royaume, afin de répondre au besoin de décentralisation et de proximité avec les citoyens. Le séminaire connaîtra la participation du secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, ainsi que de plusieurs acteurs et chercheurs spécialisés dans les questions des droits de l'Homme, qui donneront des exposés sur les règles du droit international humanitaire et sa relation avec la loi internationale des droits de l'Homme, ainsi que les mécanismes de sa mise en œuvre aux niveaux national et international.

أعضاء من اللجنة الجهوية لحقوق الانسان يتفقدون دار الطالب بالداخلة

30/12/2012

قام أعضاء من مجموعة العمل المكلفة بحماية حقوق الانسان المنبثقة عن اللجنة الجهوية الداخلة أوسرد صبيحة اليوم الجمعة بزيارة تفقدية لنزلاء دار الطالب بحي وادي الشياف بالداخلة.

دار الطالب التي تضم أربعين نزيلا يتوزعون بين 24 ذكر و 16 أنثى من مختلف الأعمار كلهم من الاحداث و صغار السن ، تقوم بتسييرها الجمعية الخيرية الاسلامية التي يرأسها السيد المامي رمضان.

وفد اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد عقد جلسة عمل مع مدير المؤسسة الذي قام بتقديم كافة الشروحات و المعلومات المتعلقة بتسيير الدار و ظروف عيش النزلاء بها، كما قام الوفد بتفقد كافة مرافق المؤسسة.
و تعتبر مؤسسات الرعاية الاجتماعية من بين المؤسسات التي أصبحت تنال قسطا كبيرا من اهتمام المجلس الوطني لحقوق الانسان مؤخرا .

ما مفهوم الديمقراطية التشاركية عند عمدة اكادير ؟؟؟

30/11/2012

افتتح صباح اليوم الجمعة 30 نونبر بقصر بلدية اكادير فعاليات اللقاء الوطني حول الديمقراطية التشاركية والذي ينظمه المجلس الوطني لحقوق الانسان والجمعية المغربية من اجل مدن ايكولوجية .

هده الاخيرة التي يتراسها عمدة مدينة اكادير طارق القباج الدي تكلم في الجلسة الافتتاحية عن الديمقراطية التشاركية واهميتها كمفهوم جديد لكل ازدهار وتقدم وتبجح بالكلمة ورددها غير ما مرة الا انه للاسف الشديد ما قاله عن الديمقراطية كادات فعالة للتنمية خاصة في بعدها التشاركي لم يترجمه على ارض الواقع وهو يتراس مجلس حضري لمدينة كبيرة كمدينة اكادير دالك ان غالبية اعضاء المجلس ممن يصنفون في المعارضة ولا يدورون في فلكه لم يكونا يعلمون بالنشاط او بالتظاهرة الا خلال يوم انعقادها .

في هده الحالة عن اي ديمقراطية تشاركية يتكلم البرلماني طارق القباج ؟ الجواب بالطبع لا يعرفه الا الرئيس نفسه نتمنى ان يطلعنا عنه في الايام القادمة.

حزب البديل الحضاري. بن كيران يكذب.. و العنصر رفض تسليمنا محضر تبليغ للحزب

السبت 1 ديسمبر 2012

نفى حزب البديل الحضاري أنه تسلم أي وثيقة بمثابة مرسوم قانوني لحل حزبنا على خلاف ما قاله رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران أمس الجمعة بالغرفة الأولى وهي الجلسة التي ساءلت رئيس الحكومة على أدائها في مجال حقوق الإنسان والحريات وهي الجلسة التي عرفت إثارة العديد من ممثلي الفرق البرلمانية لاستمرار محنة حزب البديل الحضاري من دون وجه قانوني. الشيء الذي دفع رئيس الحكومة إلى تخصيص حيز من ردوده لهذه القضية، مؤكدا إن وزارة الداخلية قد رفضت أن يكون هناك محضر تبليغ للحزب يحمل تاريخ الاخبار، أي رفضت تسليمهم الوثيقة التي تتوفر عليها بشكل رسمي.

واعتبر الحزب في بيان توصلت (كلامكم) بنسخة منه ما صرح به رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران مجانبا للصواب ، مطالبا بتشكيل لجنة برلمانية للوقوف على حقيقة وجود مرسوم قانوني حل بموجبه الحزب وحقيقة ادعاء رئيس الحكومة بأن وزارة الداخلية قد سلمته لهم بشكل رسمي وأن تبادر رئاسة الحكومة أو وزارة الداخلية أو وزارة العدل والحريات إلى تسليمهم مرسوم الحل إذا توفر لديهم بشكل رسمي وقانوني،بما يمكنهم من اللجوء إلى القضاء في الآجال القانونية.

وطالب الحزب في ذات البيان **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالتدخل الفوري ضمن الصلاحيات الدستورية المخولة له لجعل حد لما وصفوه بالشطط والانتهاك الخطير للحقوق السياسية لرجال ونساء حزب البديل الحضاري، إلى جعل حد للضرر المادي والمعنوي الذي طال وما يزال حزب البديل الحضاري لما يناهز أربعة سنوات من جراء غلق مقراته ومصادرة ممتلكاته وحرمان المنتمين لهذا الحزب من العمل السياسي في الإطار الذي اختاروه لأنفسهم والحق في الإعلام العمومي لإحاطة الرأي العام بوجهة نظرهم في القضية موضع الخلاف مع الحكومة .

حزب البديل الحضاري
حرية–مساواة–عدل–ديمقراطية
الأمانة العامة

الرباط في: 2012/12/1

بيـان

عقدت الغرفة الأولى يوم 30/11/2012 جلسة لمساءلة رئيس الحكومة على أدائها في مجال حقوق الإنسان والحريات وهي الجلسة التي عرفت إثارة العديد من ممثلي الفرق البرلمانية لاستمرار محنة حزب البديل الحضاري من دون وجه قانوني. الشيء الذي دفع رئيس الحكومة إلى تخصيص حيز من ردوده لهذه القضية.

ونحن في الأمانة العامة لحزب البديل الحضاري إذ نعبر عن امتناننا و شكرنا وتقديرنا لكل الفرق البرلمانية وكذا للأحزاب المكونة لهذه الفرق ،في شخص أمنائها أو كتابها العامين ، التي دافعت عن مظلوميتنا وإذ نعتز بالتعاطف الكبير للمشهد السياسي المغربي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، نعلن للرأي العام الوطني:

– إنه على خلاف ما قاله رئيس الحكومة فإننا لم نتسلم أي وثيقة بمثابة مرسوم قانوني لحل حزبنا.

– إن وزارة الداخلية قد رفضت أن يكون هناك محضر تبليغ لحزبنا يحمل تاريخ الاخبار، أي رفضت تسليمنا الوثيقة التي تتوفر عليها بشكل رسمي.

بناء على ما تقدم نعتبر ما صرح به رئيس الحكومة مجانبا للصواب وعليه نطالب :

– بتشكيل لجنة برلمانية للوقوف على حقيقة وجود مرسوم قانوني حل بموجبه الحزب وحقيقة ادعاء رئيس الحكومة بأن وزارة الداخلية قد سلمته لنا بشكل رسمي.

– بأن تبادر رئاسة الحكومة أو وزارة الداخلية أو وزارة العدل والحريات إلى تسليمنا مرسوم الحل إذا توفر لديهم بشكل رسمي وقانوني،بما يمكننا من اللجوء إلى القضاء في الآجال القانونية.

– نطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل الفوري ضمن الصلاحيات الدستورية المخولة له لجعل حد للشطط والانتهاك الخطير للحقوق السياسية لرجال ونساء حزب البديل الحضاري.

– جعل حد للضرر المادي والمعنوي الذي طال وما يزال حزب البديل الحضاري لما يناهز أربعة سنوات من جراء غلق مقراته ومصادرة ممتلكاته وحرمان المنتمين لهذا الحزب من العمل السياسي في الإطار الذي اختاروه لأنفسهم.

– نطالب بحقنا في الإعلام العمومي لإحاطة الرأي العام بوجهة نظرنا في القضية موضع الخلاف مع الحكومة .

إننا من منطلق الإيمان بعدالة قضيتنا وتشبثنا بالأمل في مغرب جديد فإننا نعتبر أن النضال السلمي المدني، الذي نخوضه من أجل مواطنة كاملة ومشهد سياسي متعدد مستوعب لكل الحساسيات والفعاليات، من صميم النضال من أجل تدعيم البناء الديمقراطي ومن صميم إيماننا بأن التغيير نحو الأفضل ببلادنا ممكن متى تظافرت الإرادات والجهود، ونعلن للرأي العام المغربي أننا لن نقيل ولن نستقيل حتى نيل حقوقنا كاملة.

عن الأمانة العامة

جامعيون وباحثون يناقشون بوجدة بعض القضايا الحقوقية المرتبطة بالحدود بالجهة الشرقية

02.12.2012

وجدة /2 دجنبر 2012/ومع/ ناقش جامعيون وباحثون مساء أمس السبت بمدينة وجدة ، في مائدة مستديرة، مجموعة من القضايا الحقوقية فجيج، إبراز –Âالمرتبطة بوضعية الحدود بالجهة الشرقية. وحاول المشاركون في هذا اللقاء، الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لمختلف هذه القضايا الحقوقية بالغة الأهمية التي يطرحها تدبير مسألة الجوار الحدودي بين المغرب والجزائر ولاسيما في المناطق الواقعة في الجهة الشرقية. ومن بين هذه القضايا الحقوقية التي أثارها هؤلاء المشاركون حرمان عدد كبير من عائلات المنطقة ضحايا الطرد الجماعي بالجزائر من حقها في التجمع العائلي التي وجدت نفسها موزعة بشكل مأساوي بين البلدين الجارين، بالإضافة إلى وجود عائلات قاطنة بجوار الحدود منعت من التواصل وتبادل الزيارات نتيجة إغلاق هذه الحدود. وأشاروا أيضا إلى بعض الإشكاليات الحقوقية التي تطرحها مسألة الهجرة بخصوص عدد من المهاجرين غير النظاميين المنحدرين من بلدان جنوب الصحراء الذي أصبح المغرب ملاذا لهم، وكذا التداعيات الناتجة عن انتشار ظاهرة التهريب بالجهة والتي تخلف مجموعة من القضايا الحقوقية المرتبطة بالأمن والسلامة البدنية والصحية للمواطن.

وأكد السيد بدر المقري أستاذ جامعي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة أن فتح الحدود بين المغرب والجزائر يعتبر حقا من حقوق الإنسان وليس امتيازا، مشيرا إلى أن الحديث عن المجال الحدودي في مقوماته الرئيسية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة التعايش والأخوة وكذا العوامل الدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة بين البلدين يكون فيها المورد البشري هو الرابح الأكبر قبل كل شيء. واعتبر رئيس اللجنة الجهوية السيد محمد العمرتي أن الهدف الرئيسي من اللقاء هو إبراز بعض القضايا الحقوقية التي تحظى بالأولوية والأهمية من حيث كونها تمثل جزء من الخصوصيات الضاغطة في الجهة كمنطقة حدودية، مضيفا أن التفكير والنقاش حول هذه القضايا سيساهم في بلورة مجموعة من المحاور الرئيسية التي يمكن إدماجها ضمن خطة عمل اللجنة مستقبلا بتعاون وشراكة مع الفاعلين الجهويين المعنيين. ج/ح ل حب

وجدة:مائدة مستدير حول وضعية الحدود

01/12/2012

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فكيك,يوم السبت فاتح دجنبر من السنة الجارية,مائدة مستديرة,تحت شعار »القضايا الحقوقية المرتبطة بوضعية الحدود بالجهة الشرقية «,وقد تميزت هذه المائدة التي احتضنها مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية بوجدة,بمشاركة نخبة المثقفين والفاعلين من مختلف أنحاء الجهة الشرقية.

وتأتي هذه المائدة الحقوقية في إطار مختلف الأنشطة التي تعمل هذه الجمعية الفعالة على تحقيقها,كما تعتبر لحظة حقوقية لتسليط الضوء على مسألة تدبير الجوار الحدودي بين المغرب والجزائر,إذ يشكل إحدى القضايا الراهنة التي تتطلب جهدا كبيرا في إيجاد حل لها في أسرع وقت ممكن.

فالتوتر الذي يسري بين علاقات البلدين بسبب تداعيات الموقف الجزائري الرسمي من قضية الوحدة الترابية للمغرب,ترتبت عنه أثار وخيمة من زاوية احترام الحقوق الأساسية لشرائح السكان القاطنين بالمناطق الحدودية إذ اختفت حقوقهم بسبب الخلل الموجود في العلاقات بين المغرب الحبيب والجزائر الشقيقة.

وفي نفس السياق أصبح المغرب نتيجة عوامل عدة محطة عبور عدد هائل من المهاجرين غير النظاميين,بل أكثر من ذلك أصبح المغرب بلد استقرار عدد مهم من هؤلاء المهاجرين نظرا للحواجز التي تمنع عليهم إمكانية العبور إلى أوروبا,كما عرف مشكل الهجرة تطورات متزايدة خلال السنوات الماضية مما نتج عنها قضايا حقوقية عدة كالظروف اللا إنسانية التي تتم فيها عمليات الترحيل الجماعية للمهاجرين حيث يشهدون أصعب الظروف في حياتهم والتي تشمل جميع الفئات منهم كانساء والأطفال,إظافة إلى تنفشي البطالة بالجهة وانتشار أسواق فوضوية التي عمت مدن الجهة.

العذري: المغرب في غنى عن الجزائر والإشكال بينهما جيُوسيّاسيّ

الأحد 02 دجنبر 2012

قال عبد القادري العذري، الأستاذ بجامعة محمد الأول بوجدة والمتخصص في الإقتصاد، إن المغرب "في غنى عن الجزائر"، ويمكنه، بحكم موقعه الإستراتيجي، أن "يدير ظهره لها و يستقبل باقي دول العالم"، معتبرا أن "المشكل القائم بين الدولتين هو جيوسيّاسي.. و يجب التعامل معه كذلك".

تحليل العذري جاء ضمن مداخلة له أثناء انعقاد نقاش نظمته لجنة حقوق الإنسان الجهوية الخاصة بوجدة وفكيك، وقد انعقدت بوجدة للخوض في القضايا الحقوقية المرتبطة بوضعية الحدود المغربية الجزائرية بحضور ثلة من الباحثين و نشطاء الجمعيات.

أمّا بدر المقري، الأكاديمي بجامعة محمد الأول، فقد اعتبر إثارة استمرار غلق الحدود المغربية الجزائرية "مستوجبا لأن يخضع لمقاربة العقل بعيدا عن العاطفة.. مع استحضار التاريخ المشترك بين البلدين، ليكون الطرح موضوعيا"، وزاد: "فتح الحدود ليس منّة من أحد، بل هو حق مشروعا.. وأدعو إلى تأسيس لجنة حكماء، من الطرفين، تشتغل لأجل الوصول إلى حل موضوعي للأزمة القائمة بين الرباط والجزائر".

وارتباطا بلهجرة غير النظامية، أورد ديشاري بوديوغو، الباحث في مجال الهجرة، أن الجهة الشرقية "تعتبر معبرا سهلا للمهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء الكبرى"، وكشف أنّ الإحصائيات تثير عبور 60% من هؤلاء إلى المغرب عبر الحدود مع الجزائر، بينما يتوافد الباقي عبر الحدود المغربيّة الموريتانيّة.

ذات الناشط الحقوقي قال إن مفس المهاجرين غير النظاميين "يعيشون وسط ظروف كارثية بعدد من المناطق المنتمية للجهة الشرقية من المغرب.. يقطنون خياما بلاستيكية، ويحترفون التسول أمام صعوبة إيجاد فرص عمل، وتساهم قلة النظافة وسوء التغذية في تفشي الأمراض والأوبئة وسطهم"، وهنا دعا بوديوغو إلى "تدخل منظمة أطباء بلاحدود للقيام بعمل جبّار حتّى تُنقذ ما يمكن إنقاذه".

مداخلة ديشاري أردف ضمنها أن المهاجرين غير النظاميين جنوب الصحراويّين "يتعرضون لتعنيف شرس من طرف شبكات التهريب و قطاع الطرق و القوات العمومية، بالجزائر والمغرب على حدّ سواء"، ساردا قصّة 8 ماليّين تعرضوا للتعذيب على أيدي العسكر الجزائري الذي رماهم بعدها عراة بأرض خلاء، مطالبا بعدها بـ "نقاش حقيقي لإيجاد صيغ وحلول تحفظ كرامة وحقوق المهاجرين كيفما كانت وضعياتهم".

اختصاصي الأمراض النفسية عبد المجيد كمي قال، ضمن ذات الموعد، إن أطفالا في التاسعة من العمر يأتون لعيادته من أجل العالج من الإدمان على تعاطي حبوب هلوسة مستقدمة من "الجار الشرقي"، معتبرا أن ترويجها بمقابل مادي بخس، إضافة لتفشّي الهشاشة الاجتماعية بالمنطقة، أضحيا يتطلبان تدخل الدولة والمجتمع المدني للحدّ من الظاهرة بمراقبة الحدود وتوعية الأطفال والأسر.

Le Maroc adopte trois conventions internationales sur les droits de l'Homme.

2012-12-02

Le Maroc a adopté lundi trois protocoles de conventions internationales sur les droits de l'Homme, dont l'un contre la torture, lors d'un conseil des ministres présidé par le roi Mohammed VI, a-t-on appris de source officielle.

Ces trois protocoles facultatifs concernent la torture, les discriminations à l'égard des femmes ainsi que les droits civils et politiques, a indiqué le porte-parole du palais, Abdelhak Lamrini.

D'après lui, l'adoption de ces protocoles facultatifs s'inscrit dans le cadre du "respect par le Maroc de ses engagements internationaux en matière des droits de l'Homme". Il s'agit aussi de la "confirmation de son attachement constitutionnel à ces droits, et sa forte détermination à les protéger et à les promouvoir".

Ces trois textes dont les ONG marocaines réclamaient l'adoption depuis des années seront transmis au Parlement en vue de leur validation définitive, avant que leurs instruments ne soient transmis pour ratification à l'ONU, selon une source gouvernementale.

L'adoption de ces trois protocoles intervient quelques jours après la publication du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH, public) sur les prisons. Le CNDH a vivement déploré dans ce rapport que les "détenus subissent des "traitements cruels, inhumains ou dégradants" dans la plupart des prisons du Maroc, "en l'absence de contrôles et d'inspections efficaces".

Récemment, le gouvernement et le Parlement ont adopté une autre convention internationale interdisant la disparition forcée. Ce texte est en cours de publication au journal officiel, selon le CNDH.